المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

# الاستثمار السياسي عربيًّا في هجمات شارلي إيبدو

وحدة تحليل السياسات في المركز | يناير 2015

الاستثمار السياسي عربيًّا في هجمات شارلي إيبدو

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز | يناير 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

# المحتويات


مقدّمة 1

دول المغرب العربي: هواجس الأمن والاقتصاد والعمالة 1

مصر: عدوُّنا واحد 3

الأردن: إبراز الالتزام خارجيًّا ومواجهة الانتقاد الداخلي 5

السلطة الفلسطينية: تأكيد المؤكد 7

النظام السوري: الغائب – الحاضر 8

خاتمة 11

## مقدّمة

اشتملت مسيرة الجمهورية التي شهدتها باريس يوم 11 كانون الثاني/ يناير 2015، إثر الهجوم على جريدة شارلي إيبدو، على دلالات رمزية مختلفة، ومثّلت فرصةً استثمرها عدد من القادة والزعماء المشاركين للتعبير عن مواقفهم وتوجيه رسائل متعلقة بسياساتهم وأدوارهم في مكافحة الإرهاب، وحتى تعزيز أوضاعهم خارجيًّا في مواجهة خصومهم في الداخل.

وكان الحضور العربي في المسيرة التي شارك فيها أكثر من 40 زعيمًا من مختلف دول العالم لافتًا من جهة عدده، ومستواه، والأوضاع التي تمر بها المنطقة، في ظلّ تنامي دور الحركات الجهادية، وتوسع نفوذها في عدة بلدان عربية، ولا سيما العراق وسورية، وتجدد التدخل العسكري الأميركي والغربي المباشر بعد تشكيل تحالف دولي (في مؤتمر باريس 15 أيلول/ سبتمبر 2014) ضمَّ دولًا عربيةً لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد جاء حرص قادة عدّة دول عربية على المشاركة في مسيرة باريس، على الرغم من الانتقاد الشعبي الواسع في بعض البلدان، وجاء توظيف "الحدث العالمي" لتحقيق أهداف وغايات سياسية مختلفة، وفي هذه الورقة محاولة للوقوف على أهمها.

## دول المغرب العربي: هواجس الأمن والاقتصاد والعمالة

أجمع قادة دول المغرب العربي على إدانة الهجوم على الصحيفة الفرنسية، ورأوا أنّ ما حصل عملٌ إرهابيٌّ يهدّد السلم الاجتماعي والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق ، بعث الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية، ومحمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب، ورئيس حكومة تصريف الأعمال، رسائل تعزية إلى نظرائهم الفرنسيين ضمَّنوها وقوفهم إلى جانب فرنسا، والتزامهم التعاون معها على مكافحة الإرهاب. ووصف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الهجوم الذي استهدف الأسبوعية الفرنسية بأنه "عمل وحشي"، مؤكدًا انخراط بلاده في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. واستنكر ملك المغرب محمد السادس الهجوم على "شارلي إيبدو"، معبرًا عن تعازيه للرئيس الفرنسي وتضامنه مع الشعب الفرنسي في هذه المحنة.

وقد تفاوت حضور الدول المغاربية في "مسيرة الجمهورية" بباريس؛ فلئن كان الحضور التونسي في مستوى عالٍ، ممثلًا برئيس الوزراء المنتهية ولايته مهدي جمعة، فإنّ الجزائر بعثت ممثلين لها في وزارة الخارجية، في حين اكتفى المغرب بتقديم التعازي لقصر الإيليزي، وقاطع تظاهرة باريس بحجة أنّ عددًا من المشاركين فيها حملوا لافتات مسيئةً للرسول (ص). وبهذا الموقف، كان المغرب يستثمر الحدث السياسي بإبراز أنه في موقع الشريك لفرنسا في مكافحة الإرهاب وإدانته من ناحية، وبإبراز أنه في موقع المدافع عن مقدسات المسلمين والداعي إلى احترام معتقداتهم من ناحية أخرى، وخصوصًا أنّ ملك المغرب يعُدّ نفسه سليل الأسرة النبوية. وإضافةً إلى ذلك، راعى موقف المؤسسة الملكية المغربية عدّة محددات داخلية: أولها وجود ائتلاف حكومي يقوده حزب إسلامي هو "العدالة والتنمية"، وثانيها انطلاق تظاهرات وفعاليات شعبية (بخاصة في ملاعب كرة القدم) منددّة بعزم شارلي إيبدو نشر رسوم مسيئة للرسول محمد (ص)[1].

ولا يخلو موقف الجزائر من الحادثة من مرجعية سياسية تقوم على تأكيد صواب المقاربة الجزائرية في التعامل الأمني مع الجماعات الجهادية في الجزائر، كما أنّ تونس "وجدت" نفسها في مرمى الجماعات المتشددة بعد الثورة؛ فعدَّت الإرهاب من أهمّ التحديات التي تواجه انتقالها الديمقراطي.

ويمكن تفسير موجة التعاطف الرسمي مع فرنسا في دول المغرب العربي بمعطيات واقعية أخرى، لعل أهمها أنّ أغلب دول المغرب العربي كانت مستعمرات فرنسيةً (تونس، والجزائر، والمغرب)، وهي من الناحية الجغرافية والإستراتيجية مجال حيوي للاستثمار الفرنسي، ونافذة لفرنسا على العمق الأفريقي؛ فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا متينة تاريخيًّا، واقتصاديًّا، وأمنيًّا. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ أجيالًا متعاقبةً من المهاجرين المغاربيين ساهموا في إعادة بناء فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ورد في إحصاءات حديثة أنّ المهاجرين من الأصول المغاربية يشكلون نسبةً كبيرةً من الجالية المهاجرة المقيمة في فرنسا؛ إذ قُدّر عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا عام 2011 بـ 737077 مهاجرًا، وعدد المهاجرين المغربيين بـ 679 983 مهاجرًا، وعدد المهاجرين التونسيين بـ 246274 مهاجرًا[2].

---

[1] "ضد الرسوم المسيئة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام"، **عربي 21**، 17/ 1/ 2015، على الرابط:
http://t.arabi21.com/Story/803549

[2] "Répartition des immigrés par pays de naissance en 2011", *insee*, at:
http://www.insee.fr/fr/themes/tableau.asp?reg_id=0&ref_id=immigrespaysnais

ويساهم المهاجرون المغاربيون بعائدات مالية لبلدانهم الأصلية، فضلًا عن أنّ وجودهم في فرنسا يُخفف من أزمة البطالة في البلدان. لذا، فإنّ اعتداء مواطنين فرنسيين من أصول مغاربية جزائرية (سعيد كواشي، وشريف كواشي، وحياة بومدين) على المصالح الفرنسية داخل فرنسا، يثير في دول المغرب العربي حَرَج حكوماتٍ تخشى تأثيرًا سلبيًّا لتلك الحادثة في العلاقات بين فرنسا وشركائها المغاربيين؛ فيتراجع نسق الاستثمار الفرنسي في المنطقة، وينخفض عدد السياح الفرنسيين – خصوصًا تجاه تونس والمغرب – وتتزايد موجة الكراهية الموجهة ضدّ المهاجرين في فرنسا من أصول مغاربية، ويزداد تشديد إجراءات الدخول إليها على المقبلين من دول المغرب العربي. فهذه الأمور كلّها تؤثّر بالضرورة سلبيًّا في الاقتصاد الهش لدول المغرب العربي (تونس والمغرب على نحوٍ خاصٍّ).

علاوةً على ذلك، يُخشى أن "تَركبَ" فرنسا مقتلة "شارلي إيبدو"، فتوظّفها سياسيًّا لتبرير تدخُّلٍ أمنيٍّ لها في ليبيا، بدعوى مواجهة الجماعات المتشددة في هذه البلاد. ويُخشى أيضًا استغلال الحادثة لتبرير التدخل الدبلوماسي الفرنسي في الشؤون الداخلية للدول المغاربية.

## مصر: عدوُّنا واحد

تلخص عبارة التشفي: "لقد قلنا لكم ونبهناكم؟" الموقف الرسمي المصري، وتوضح براغماتية صانع القرار ورغبته في استثمار الحدث سياسيًّا لدفع الدول الغربية إلى تجاوز تحفظاتها عن "النظام المصري"، وتجاوز انتقادها انتهاكاته وممارساته الزجرية والعنيفة في حق الناشطين والخصوم السياسيِّين من جهة، ودفع الغرب لتبني مقاربته في مكافحة الإرهاب من جهة أخرى. ولعل خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مؤتمر دافوس (22 كانون الثاني/ يناير 2015) يجسد التوجه المذكور. فقد رأى السيسي في "الملايين" المحتشدة في مسيرة الجمهورية امتدادًا للملايين في ساحات مصر التي نزعت الشرعية عمَّن "أرادوا حرْف الشخصية المصرية"، في إشارة إلى الإخوان المسلمين، وإلى أنّ "الإرهاب" الذي ضرب فرنسا لا يختلف عن الإرهاب الذي يحاول تهديد مصر والمنطقة، داعيًا دول العالم إلى التوحد مع نظامه؛ لأنّ "المعركة واحدة"[3].

[3] "السيسي في دافوس: معركة الإرهاب لن تثني مصر عن التحديات الأخرى"، **الشرق الأوسط**، 2014/1/23، على الرابط: http://bit.ly/1uxVnKC

وجدير بالذكر أنّ خطوات الاستثمار السياسي بدأت مباشرةً بعد هجمات باريس ببيان تضامني للرئاسة المصرية، وبمشاركة وزير الخارجية سامح شكري في مسيرة الجمهورية.

يمكن القول إنّ الموقف المصري يقوم على مرتكزات شرعَ النظام الجديد في إرسائها حتى قبل حادثة شارلي إيبدو، وتُلخص هذه المرتكزات في النقاط الآتية:

- تقديم نفسه على أنه داعية إلى الإصلاح الديني: فخطاب السيسي الذي ألقاه مؤخرًا على منصة الأزهر، مخاطبًا علماء المعقل السنِّي الكبير في احتفالهم بالمولد النبوي، لم يحثّهم فيه على تجديد الخطاب الديني فحسب، تماشيًا مع دعوات سابقة شغلت المناسبات التي تنظمها المؤسسات الدينية الرسمية، بل إنه رفع سقف الخطاب إلى مستوى آخر، مطالبًا بـ "ثورة دينية" للتخلص من أفكارٍ ونصوصٍ جرى تقديسها قرونًا عديدةً، وغدت – في نظره – مصدر قلق للعالم كله. وهو خطاب تلقفته الصحافة اليمينية الغربية، وروجت لعناصره، وخصوصًا عبارة السيسي المثيرة للجدل "1.6 مليار سيقتلون 7 مليارات ليعيشوا هم؟"[4].
- تطابق الرؤى بشأن مكافحة الإرهاب: ربَط الخطاب المصري إدانته هجمات باريس بمطالبة حكومتها بتقديم الدعم لمصر، وهو تعهد عبَّر عنه وزير الدفاع الفرنسي جون إيف لودريان عند زيارته القاهرة في 16 أيلول/ سبتمبر 2014؛ لزيادة التنسيق في ليبيا، و"الحفاظ على الاستقرار، والتمسك بالشرعية المتمثّلة بمجلس النواب" ومحاربة ما تصفها الدبلوماسية المصرية بـ "الجماعات الإرهابية" التي تخوض صراعًا مع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر[5].
- دعوة أوروبا إلى توسيع مفهوم الإرهاب: سعت مصر، ودول عربية أخرى بعد الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013 للضغط على حكومات أوروبية من أجل توسيع مفهوم الإرهاب، وإجراء تعديلات قانونية تسمح بضمِّ منظمات وحركات إلى قائمة الإرهاب، كالإخوان المسلمين مثلًا. وكانت بريطانيا من أوائل الدول المستجيبة لتلك الدعوة؛ إذ شكَّل برلمانها لجنةً لإجراء مراجعة واسعة لملف الإخوان وجمعياتهم في أراضيها.

---

[4] "السيسي يطالب الأزهر بثورة دينية"، مقطع فيديو، **يوتيوب**، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=qqB52PwOVhM

[5] "خبراء: مصر تستعيد مكانتها الدولية بزيارة وزير الدفاع الفرنسي"، **المصري اليوم**، 15/ 7/ 2014، على الرابط:
http://m.almasryalyoum.com/news/details/523841

- عوائد وفوائد اقتصادية مقابل الدور الأمني: تربط القاهرة فاعلية دورها الأمني في مكافحة الإرهاب بالمطالبة بتقديم حُزمٍ من المعونات والقروض لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة. ويؤكِّد خطابها أنّ الحد من تنامي الإرهاب، وتقليص دائرة المناصرين له يقوم على مرتكزين رئيسيْن؛ أولهما أمني تضطلع هي به، والآخر تنموي تحتاج فيه الدول المتضررة من "آفة الإرهاب" إلى العون، وهو ما توضَّح جليًّا في خطاب السيسي في مؤتمر دافوس.

## الأردن: إبراز الالتزام خارجيًّا ومواجهة الانتقاد الداخلي

جاءت مشاركة الملك الأردني عبد الله الثاني في مسيرة الجمهورية؛ لإبراز الدور الوظيفي "الأمني" للمملكة في الحرب الدولية على الإرهاب، منذ انطلاقتها بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001[6]، وتأكيدًا لمساهمته في العراق في قتال تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة لاحقًا. وجدير بالذكر أنّ إدارة أوباما أشادت، في هذا الشأن، بـ "الدور المحوري" للأردن[7].

وحرص الملك الأردني، وزوجته رانيا من خلال مشاركتهما في المسيرة، وما انطوت عليه دلالات تضامنية وتعاطفية، على ترسيخ صورة – لطالما حاولت العائلة المالكة رسمها في الغرب – ممثلة لإسلام سنِّي "معتدل"، مستندةً إلى شرعية تاريخية ورمزية (نسبها الهاشمي). وتجدر الإشارة إلى أنّ "العرش الهاشمي" أطلق مبادرات شخصيةً عديدة؛ مثل رسالة عمّان 2004[8]، فضلًا عن استضافته المؤتمر الإسلامي الدولي عام 2005، وعقْده مؤتمرات في حوار الأديان تُعنى بالتصدي لظاهرة الإرهاب، والترويج لخطاب التسامح

---

[6] انظر في آخر مقابلة أجراها الملك الأردني عبد الله الثاني مع تشارلي روز لشبكة سي بي آس، وقناة بي بي آس، ووكالة بلومبيرج للأنباء، في 5/ 12/ 2014، على الرابط:

http://www.charlierose.com/watch/60485904

[7] "The Mouse That Roars", *Foreign Policy*, 12/ 9 /2014, at:

www.foreignpolicy.com/2014/09/12/the-mouse-that-roars/

[8] أُطلقت "رسالة عمّان" في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 قبل إعلان الأردن عزمه على عقْد المؤتمر الإسلامي الدولي في عمّان عام 2005، وجاءت الرسالة للتوعية بما سمَّته "جوهر الدين الإسلامي الحنيف وحقيقته"، انظر: "المبادرات الملكية، رسالة عمّان"، موقع الملك عبد الله الثاني، على الرابط:

http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/initiatives/view/id/31.html

والاعتدال، وقبول الآخر، ورفض التعصب والانغلاق[9].

لكنّ البعد الاقتصادي للدور الأمني يعدُّ أبرز المحددات الشارحة للاستثمار الأردني للحادثة؛ إذ يتلقى الأردن سنويًّا مساعدات اقتصاديةً وعسكريةً من الولايات المتحدة الأميركية، ودول عربية، وأوروبية. فعلى سبيل المثال تلقَّى الأردن عام 2003 أكثر من 1.5 مليار دولار أميركي مساعدات من الولايات المتحدة وحدها؛ وهو ما يفوق المساعدة السنوية الاعتيادية (المقدرة بـ 353.60 مليون دولار أميركي) خمسةَ أضعافٍ، وتشير تقديرات في الكونغرس إلى أنّ قيمة المساعدة سترتفع، خلال السنوات الخمس المقبلة، لتبلغ مليار دولار سنويًّا[10].

وتحمل مشاركة النظام الأردني في المسيرة، إضافةً إلى الرسائل الموجهة إلى المجتمعات الغربية وحكوماتها، رسالةً إلى تنظيم الدولة مفادها أنّ أسْر الطيار الأردني معاذ الكساسبة لن يحول دون إكمال الأردن ما بدأه في مكافحة الإرهاب، من دون أن يعنيَ ذلك عدم استعداده لتقديم تنازلات للتوصل إلى صفقة تضمن الإفراج عنه. ولم يتأخر ردُّ تنظيم الدولة على الرسالة الأردنية؛ إذ اشترط بعد إعدامه الرهينة اليابانية هارونا يوكاوا، إطلاق كينجي جوتو، الرهينة اليابانية الأخرى، مقابل الإفراج عن ساجدة الريشاوي التي اعتُقلت في الأردن بتهمة التخطيط لتفجيرات في عمّان، والتي كان اسمها يطرح في الأردن ضمن صفقة تبادل محتملة مع تنظيم الدولة للإفراج عن الكساسبة[11].

وتنوعت رسائل الداخل، وطرائق استثمارها دعائيًّا، وإعلاميًّا، وسياسيًّا. وجاءت هجمات باريس، وما تلاها من اجتماعات أمنية، وعسكرية، فرصةً وظَّفها النظام السياسي في الأردن للرد على منتقدي قرار انضمامه إلى التحالف الدولي؛ ذلك أنهم رأوا أنها لا تعنيهم، وأنها "حرب الآخرين"، وعبَّروا عن خشيتهم التبعات الأمنيةَ التي قد تنجم عن المشاركة في التحالف (على غرار تفجيرات عمّان 2005). وحرصت وسائل الإعلام الأردنية على توظيف الحدث لإقناع الجمهور بأنّ تنظيم الدولة، وأوضاع الإقليم تُشكِّل خطرًا أمنيًّا

---

[9] "King Abdullah calls to end extremism", *The Jerusalem Post*, 24/ 6/ 2006, at:
http://www.jpost.com/Middle-East/King-Abdullah-calls-to-end-extremism

[10] Jeremy M. Sharp, "Jordan: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service, at:
http://fpc.state.gov/documents/organization/234976.pdf

[11] "تنظيم الدولة يعدم يابانيًّا ويشترط لإطلاق الثاني"، **الجزيرة نت**، 24/ 1/ 2015، على الرابط:
http://bit.ly/1ursAHy

على الأردن، بل إنها تُشكِّل خطرًا وجوديًّا عليه. لذا، فإنّ الانضمام إلى التحالف يُعدُّ خطوةً استباقيةً لحماية البلاد من هجمات هذا التنظيم. وفي السياق نفسه، تدَّعي هيئات وشخصيات معارضة أنّ الحكومة استغلت تغير أولويات الغرب، وتركيزه على مكافحة الإرهاب، بدلًا من دعم الثورات والشعوب؛ حتى تتراجع عن مقاربتها السياسية القائمة على الانفتاح على الأحزاب والهيئات المدنية، وحتى تفسح المجال لعودة القبضة الأمنية. ويشير هذا الادعاء إلى عودة جليَّة للاعتقالات السياسية، وهو ما تنفيه الحكومة الأردنية[12].

## السلطة الفلسطينية: تأكيد المؤكد

دانت السلطة الفلسطينية حادثة شارلي إيبدو، ودعت إلى الوقوف والتضامن مع "الصديقة فرنسا ضدّ الإرهاب" ونظَّمت وقفات وتظاهرات تضامنيةً، وأوعزت إلى خطباء الجمعة في مساجد الضفة الغربية في التنديد بالإرهاب، وهي خطوة حرص الرئيس الفلسطيني محمود عباس على توضيحها ونقلها إلى نظيره الفرنسي فرنسوا هولاند.

وجاء إصرار السلطة على توضيح موقفها بطرائق عديدة، بعد الدعم الفرنسي الذي حظيَ به مشروع القرار الذي وجهته السلطة إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال، كما جاء إصرارها ذاك لتأكيد التنسيق الدبلوماسي مع فرنسا الذي تعزّز مؤخرًا. ولئن كانت في خطوات السلطة ومواقفها إشارةٌ إلى علاقة مميزة بفرنسا في المرحلة الراهنة، فإنها تأتي في سياق عامٍّ، وجزءًا من خطاب تتبناه وتؤكِّده منذ سنوات في انسجام مع الخطاب الدولي ضدّ الإرهاب، وقد ضمَّنته في مشروع القرار الأخير في مجلس الأمن.

وكان حضور الرئيس محمود عباس مسيرة الجمهورية، واستقبال الرئيس الفرنسي له في الإيليزي، ذا دلالة متصلة بالاستثمار الإسرائيلي للحادثة. ففي الحضور الإسرائيلي الواضح المتمثِّل برئيس الوزراء ووزير الخارجية وجملة تصريحاتهما تأكيد لادعاء إسرائيل أنها جزء من الحرب على الإرهاب في العالم؛ بما تشنه من حملات عدوانية على حركات المقاومة الفلسطينية.

وفي هذا السياق، يمكن فهم بيان حركة حماس الصادر باللغة الفرنسية، والمندِّد بالحادثة. فهو يؤكد براءة

---

[12] "عودة الاعتقالات السياسية إلى الأردن مجددًا"، **الجزيرة نت**، 21/ 1/ 2015، على الرابط:
http://bit.ly/1LeYy4j

الحركة من الإرهاب، ورفضها تصريحات نتنياهو التي زعم فيها أنه "يواجه إرهاب حماس كما تواجه فرنسا الإرهاب"[13]. وكان نتنياهو، بعد حادثة باريس، قد دعا يهود فرنسا وأوروبا إلى الهجرة إلى إسرائيل لحمايتهم من خطر "الإرهاب الإسلامي" المتنامي في أوروبا. لكنّ هذا الدعوات لم تحظَ باهتمام رسمي فرنسي.

يمكن القول إنّ السلطة الفلسطينية أكدت، من خلال مشاركتها، ما هو مؤكَّد من مواقفها تجاه الإرهاب، مستثمرةً الحدث إعلاميًّا وسياسيًّا، على الرّغم من أنها لا تملك أدوات فاعلةً، في ظلّ تعثر ملفاتها الداخلية، وتقديمها كلّ ما في جعبتها من قدرات؛ لنفي تهمة الإرهاب عنها ومواجهة أيّ شكل من أشكاله في فلسطين.

## النظام السوري: الغائب – الحاضر

سعى النظام السوري، دعائيًّا وسياسيًّا، لاستغلال الهجوم على الصحيفة الفرنسية الساخرة من أجل تأكيد خطابه في مواجهة قوى الثورة والمعارضة السورية، زاعمًا أنّ الحرب التي يخوضها هي حرب على الإسلام الراديكالي والجماعات المتطرفة، وأنه يتقاطع في هذا الشأن مع أهداف الدول الغربية ومصالحها، داعيًا إيَّاها – وبخاصة فرنسا – إلى تغيير سياساتها، والتعاون معه.

فمنذ صعود الحركات الجهادية وازدياد نفوذها في سورية أواخر عام 2013، اعتمدت فرنسا مقاربةً لمكافحة الإرهاب في سورية، مختلفةً في التقييم والخطاب الدبلوماسي عن مقاربتها السابقة لقضايا النزاع في ساحات أخرى، ولا سيما في أفريقيا. وقد كانت فرنسا من أوائل الدول الغربية التي صعَّدت خطابها الدبلوماسي والسياسي ضدّ النظام السوري، وتحدثت خارجيتها في وقتٍ باكرٍ (أيار/ مايو 2011) عن فقدانه الشرعيةَ، وعن ضرورة تنحي الأسد حلًّا أمثلَ للأزمة السورية. ولم يتغير الموقف الفرنسي تجاه النظام السوري بانتقال السلطة من يمين الوسط (الاتحاد من أجل حركة شعبية) إلى اليسار (الحزب الاشتراكي)، بعد فوز الرئيس فرانسوا هولاند في الانتخابات الرئاسية (26 أيار/ مايو 2012) على منافسه الرئيس السابق نيكولا ساركوزي[14]. كما ساهم موقف فرنسا تجاه الثورة السورية في تعزيز علاقاتها بقوًى عربية وإقليمية (السعودية،

---

[13] حماس تدين هجمات باريس وتندد بتحريض نتنياهو"، **الجزيرة نت**، 11/ 1/ 2014، على الرابط:
http://bit.ly/1BktTdL

[14] "فرانسوا هولاند رئيسًا لفرنسا"، **بي بي سي عربي**، 26/ 5/ 2012، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/05/120506_france_holland.shtml

وقطر، وتركيا إلى حدٍّ ما) في مجالات عسكرية وأمنية واقتصادية، لتعيد فرنسا الحيوية والنشاط إلى سياساتها الخارجية في المشرق العربي، مستغلةً الانكفاء الأميركي في عهد إدارة أوباما، وبروز تعارضٍ في المصالح، والتوجهات، والأولويات، بين الدول المذكورة والولايات المتحدة.

وعلى غرار الأنظمة العربية الأخرى، وظَّف النظام السوري الهجوم على شارلي إيبدو لانتقاد توجهات الغرب بوجه عامٍّ وفرنسا بوجه خاصٍّ، تجاه الأزمة في سورية، وللدلالة على صوابية أطاريحه ومواقفه. فقد بدا ذلك واضحًا في مقابلة الأسد الصحافية التشيكية ليتيرارني نوفيني (16 كانون الثاني/ يناير 2015)؛ إذ استحضر الأسد مقولة "قلنا لهم" وأضاف إليها: "تحدثنا عن هذه التداعيات منذ بداية الأزمة في سورية (...) وقلنا لهم لا يجوز أن تدعموا الإرهاب، وأن تمنحوه مظلةً سياسيةً لأنّ ذلك سينعكس على بلدانكم وشعوبكم، ولم يُصغوا إلينا". وتطابقت أراء الأسد في هذا الشأن – وكذلك خطاب إعلامه الرسمي والخاص – مع أراء عنصرية ويمينية معادية للإسلام يزداد حضورها في فرنسا والغرب عمومًا، وهي مقاربات تلخص المشكلة في الثقافة الإسلامية، وتلخص جانبًا من الجهل أيضًا. ولم يُخْفِ الأسد خلال هذه المقابلة استعداده وحماسته بشأن التعاون مع "أيّ بلد يرغب في مكافحة الإرهاب"[15].

على الطرف المقابل، ندَّد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالهجوم على الصحيفة الفرنسية، وطالب "زعماء العالم" المجتمعين للتنديد بنتائج الإرهاب بمعالجة الأسباب الجوهرية، والتخلص من منبع الإرهاب الرئيس المتمثّل بنظام الأسد. والجدير بالذكر أنّ الائتلاف المعارض – على خلاف استثمار نظام الأسد للحادثة – أخذ موقفًا متسمًا بالعموم ضدّ الهجوم "تماشيًا" مع تحفظ كثير من الفصائل المسلحة عن اعتماد إدانة صريحة للحادثة، ورفضها السماح للمطبوعات والصحف الثورية بتوزيع منشوراتها المتضامنة "Je suis Charlie" مع فرنسا والصحيفة الأسبوعية المستهدفة[16]. ولكن بعد هجوم جبهة النصرة على مكاتب إعلامية ثورية، أصدر الناطق الرسمي باسم الائتلاف، سالم المسلط، بيانًا دان ممارساتها، وعبَّر

---

[15] "الرئيس الأسد لصحيفة ليتيرارني نوفيني التشيكية: سورية تقف ضد قتل الأبرياء.. السياسيون الغربيون قصيرو النظر وضيقو الأفق وما حدث في فرنسا مؤخرًا أثبت صحة ما قلناه"، **سانا**، 16/ 1/ 2011، على الرابط:

http://bit.ly/18sIg91

[16] "التنديد بنتائج الإرهاب لا يعالج أسبابه"، **الائتلاف**، 17/ 1/ 2015، على الرابط:

http://bit.ly/15N1pk2

عن التزام الائتلاف حرية التعبير من دون قيود[17].

يمكن القول إنه لم يطرأ أيُّ تغيير على الخطاب الرسمي الفرنسي بعد هجمات باريس؛ إذ أكَّد كلّ من الرئيس ورئيس الحكومة، مرةً أخرى، أنّ حرب فرنسا على الإرهاب لا تستهدف الدين الإسلامي، أو أيّ حضارة وثقافة، بل تستهدف التطرف الديني الذي يمثِّل تنظيم الدولة أحد أبرز تجلياته الراهنة. غير أنّ من يتأمل المشهد الفرنسي خصوصًا، والأوروبي عمومًا؛ بشقيَّة السياسي والإعلامي (لوفيغارو، ولوماند، وإندبندنت) يلاحظ انزياح الرأي العامّ الأوروبي إلى اتجاه اليمين[18]، وبروز دعوات متعدّدة لإعادة فتح العلاقات الاستخبارية مع النظام السوري؛ من أجل مواجهة خطر الجهاديين الأوروبيين في سورية والعراق، ولا سيما أنّ إحصاءات "الإنتربول" تتحدث عن 5 ألاف مقاتل أوروبي في سورية[19].

هذا الأمر ألقى بثقله على المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي بدءًا بالاجتماعات الأمنية على مستوى أجهزة مكافحة الإرهاب في 17 كانون الثاني/ يناير 2014، وصولًا إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 19 كانون الثاني/ يناير 2014 الذي أقرَّ إستراتيجيةً جديدةً لمكافحة الإرهاب تقوم على تعزيز التعاون الاستخباريّ مع تركيا، ومصر، ودول عربية أخرى لم تُسمِّها وزيرة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني. وفي هذا السياق، تبرز مخاوف لدى المعارضة السورية من توجهٍ أوروبيٍّ لإعادة الاتصالات والتعاون الاستخباريّ مع نظام الأسد، ولا سيما أنّ مواقف الدول الأوروبية متباينة في هذا الشأن بين رافضٍ وراغبٍ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأسد تحدَّث في مقابلته الأخيرة عن استمرار العلاقات الدبلوماسية، والتعاون الأمني مع دول أوروبية؛ منها رومانيا، والجمهورية التشيكية، ودول أخرى لم يسمِّها.

هذا يعني أنّ النظام السوري قد يكون أبرز المستفيدين والمستثمرين في هجمات باريس آنيًّا وعلى المدى

---

[17] " الإرهاب ضد حرية التعبير من أفعال نظام الأسد"، **الائتلاف**، 2015/1/19، على الرابط:
http://bit.ly/1HahAta

[18] لإلقاء الضوء على تحولات الخطاب الإعلامي في فرنسا وأوروبا بعد حادثة شارلي إيبدو، انظر: بشير البكر، "7 يناير' الفرنسي"، **العربي الجديد**، 16/ 1/ 2015، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/734dcd61-efa0-45ae-a616-b59af49367e5

[19] "5000 مقاتل أوروبي في سورية يشكلون تهديدًا على بلدانهم"، **العربي الجديد**، 13/ 1/ 2015، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/0b225aad-6375-4554-b48d-fd30a787eb31#sthash.evOAKWPL.dpuf

الطويل. فلا شك في أنّ هذه الهجمات ستؤثر في الإستراتيجيات العامة للدول الأوروبية وفي أولوياتها. ومن ثمَّة يُمكن تفسير مواقف للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المرحبة بالمبادرة الروسية بعد أن كانت تتحفَّظ عنها، فضلًا عن تلك الفكرة المتمثّلة بإقامة شراكة بين النظام والمعارضة من أجل محاربة الجماعات الجهادية، وهو ما يُعَدُّ تجاهلًا لبيان جنيف 1 الذي ينصُّ على إقامة هيئة حُكم انتقالية كاملة الصلاحيات تقود التغيير السياسي في سورية.

## خاتمة

درجت الأنظمة العربية، على عادتها، إلى الاستفادة من أعمال العنف السياسي الذي ينتهي – ضمن ما ينتهي إليه – إلى أهداف غربية، خدمةً لغايات مختلفة، ولم تأتِ الهجمات التي استهدفت صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية بعد نشرها صورًا مسيئة للرسول (ص) استثناءً في هذا المجال؛ إذ سارعت بعض الأنظمة العربية إلى استخدام الحادثة لتأكيد صوابية موقفها في استخدام العنف تجاه الحركات والتيارات الإسلامية. في حين حاولت أنظمة عربية أخرى "تعويم" نفسها؛ من خلال تصوير أنها في خندق واحد مع الغرب في مواجهة الإرهاب. وفي كلّ الأحوال، يبدو أغلب المعنيين أكثر ارتياحًا لفكرة التعامل مع ظاهرة العنف السياسي خارج السياق الذي نشأت فيه؛ لتجنُّب الإجابة عن أسئلة تُشكِّل – في حال طرحها – تحديًّا جديًّا بالنسبة إلى كلّ السياسات التي يجري اتباعها للتعامل مع هذه الظاهرة في الغرب والمنطقة العربية.